

البيئة وآليات حمايتها في الاقتصاد الإسلامي

The environment and its protection mechanisms in the Islamic economy

د. عابد صونية¹

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

Abedsonia17@gmail.com

تاريخ الوصول: 2019/10/10 القبول: 2019/11/30 / النشر على الخط: 2020/01/15

Received: 10/10/2019 / Accepted: 30/11/2019 / Published online : 15/03/2020

ملخص:

يتعرض هذا البحث إلى أهم المشكلات البيئية المعاصرة والمتمثلة في التلوث واستنزاف الموارد والتعطيل، ويهدف أساساً إلى إبراز مكانة البيئة في الفكر الاقتصادي الإسلامي وتبيين دوره الفعال في حمايتها، عن طريق حلول وقائية منها ترشيد الاستهلاك وتفعيل جهاز الحسبة الرقابي، وحلول علاجية كتسمية الموارد الطبيعية والبشرية والمالية، وتدوير النفايات، وتحفيز الاستثمار في مجال الاقتصاد الأخضر من خلال الصيرفة الخضراء، والصكوك الإسلامية الخضراء إلى جانب نظامي الوقف والزكاة.

الكلمات المفتاحية: البيئة، التلوث البيئي، الاقتصاد الإسلامي، الاقتصاد الأخضر

Abstract:

This research exposed to the most important contemporary environmental problems: pollution, resource depletion, disruption . It aims primarily to demonstrate the place of the environment in the Islamic economy, and its effective role in environmental protection through preventive solutions such as the rationalization of consumption, and remedial solutions such as the development of natural, human and financial resources, recycling of waste, and stimulating investment in the field of green economy through green banking, green Islamic instruments, in addition to the waqf and zakat systems

Keywords: environment ; environmental pollution ; green economy ;islamic economy

(¹) المؤلف المرسل: عابد صونية الإيميل: Abedsonia17@gmail.com

1. مقدمة:

يعتبر موضوع البيئة من المواضيع الحديثة التي كثرت الدراسات عنها في السنوات الأخيرة، بسبب ما أصبحت تعانيه من مشكلات عويصة كنتيجة لسعي الدول وراء تحقيق التنمية والرفاهية الاقتصادية، وقد تفاقمت آثارها حتى قضت على كثير من الأنواع البيولوجية النباتية والحيوانية، وما زالت تهدد أنواع أخرى، كما مست الحياة البشرية بالضرر الكبير.

وقد تعالت الصيحات والتنديدات من طرف أصدقاء البيئة في مختلف المحافل السياسية والهيئات الدولية والأبحاث الأكاديمية، فتم إبرام اتفاقيات دولية، وسنت الدول ضرائب بيئية للحد من الانتهاكات الخطيرة التي تتعرض لها البيئة، لكن للأسف لم تأت بالنتائج المرجوة منها، ولم يتوقف النزيف البيئي ولا الآثار السلبية الناتجة عنها. وهذا ما يدفعنا إلى النظر في الحلول ضمن أحكام الشريعة الإسلامية التي لم تغفل أحكامها وتشريعاتها عن أي شيء لقوله تعالى: ﴿...مَا فَرَطْنَا فِي الْكِتَابِ مِنْ شَيْءٍ ۗ...﴾ (الأنعام: 38)

لقد أولت الشريعة الإسلامية أهمية بالغة لحقوق البيئة والمنظومة البيئية، فنظمت العلاقة بين الإنسان والطبيعة بجميع مكوناتها، وحددت سبل وضوابط إشباع حاجاته منها دون الإضرار بمواردها، وبما يضمن استمرارية التوازن البيئي الذي خلقه الله عز وجل، إلا أن الإنسان بظلمه وجشعه ونهمه للخيرات الطبيعية تعدى حاجاته الحقيقية إلى البذخ والتبذير والإسراف مسببا بذلك أضرارا بالغة وإفسادا في الأرض.

ويمكن أن نجد في الاقتصاد الإسلامي، وهو الاقتصاد المتفقه أحكامه ومبادئه مع تعاليم الشريعة الإسلامية، جملة من الآليات والسياسات والأدوات لحماية البيئة وتنمية مواردها، بما يكفل تحقيق التنمية المستدامة للمجتمع البشري. من خلال ما تقدم يمكن طرح الإشكالية التالية:

ما هي سبل وآليات حماية البيئة وتنمية مواردها في الاقتصاد الإسلامي؟

يأخذ البحث أهميته من أهمية الموضوع ذاته، فالمشكلات المعاصرة للبيئة أصبحت من العمق والانتشار والصعوبة ما يستدعي تضافر كل الجهود الرسمية والأكاديمية، ومن مختلف الإيديولوجيات والأنظمة الاقتصادية لإيجاد حلول لها.

أما عن الهدف الرئيس من هذه الورقة البحثية هو إثبات أن الاقتصاد الإسلامي كونه اقتصاد رباني هو الأنسب والأجبع من كل الأيديولوجيات الأخرى لحل مشاكل البيئة من جذورها من خلال وسائل وقائية وأخرى علاجية. وأيضا إبراز مكانة البيئة في الفكر الاقتصادي الإسلامي كونه مبني على مبادئ المسؤولية الاجتماعية والبيئية وليس على الربحية والمصلحة الخاصة.

الدراسات السابقة: يعتبر موضوع البيئة والتنمية المستدامة من المواضيع التي أخذت حيزا كبيرا من فكر واهتمام العديد من الدول والهيئات العالمية والسياسيين، وأسالت حبرا كثيرا من طرف الباحثين والخبراء والأكاديميين؛ وكانت ولا تزال موضوع نقاش وتحليل في كثير من الندوات والمؤتمرات الدولية في الاقتصاد الوضعي والاقتصاد الإسلامي، وذلك من منطلق أهميته وأثاره التي لا تعرف حدودا سياسية ولا فوارق اجتماعية، ومن هذه الإسهامات، والتي كانت مرتكزا في كتابتنا لهذه الورقة البحثية، نذكر:

صفاء موزة، حماية البيئة الطبيعية في الشريعة الإسلامية، دراسة فقهية مقارنة، 2010، وهي عبارة عن رسالة علمية منشورة قدمت في جامعة دمشق، تعرضت فيها الطالبة إلى أهم المشكلات البيئية المعاصرة، وحاولت إبراز الجانب الفقهي في مختلف المسائل البيئية والبحث عن حلول لهذه المشكلات من خلال تأصيل القواعد الفقهية المتعلقة بحماية البيئة وبيان أثرها

الفقهي بيئيا. مما جعل الدراسة فقهية بحثه، حيث أغفلت دور الوسائل الاقتصادية في حماية البيئة كالزكاة والوقف والأدوات المالية الحديثة.

شادي خليفة الجوارنة، اقتصاديات البيئة من منظور إسلامي، 2014، تعرض الباحث في هذا الكتاب إلى أسباب مشكلات التلوث البيئي وحساب تكاليفه اقتصاديا في ظل المعايير الإسلامية، وأيضا إبراز دور الدولة في حماية ورعاية البيئة في الاقتصاد الوضعي وفي الإسلام، لكنه حصر مشكلات البيئة فقط في التلوث، أما عن السياسات الإسلامية لحماية البيئة ذكر فقط ضوابط الملكية الفردية والعامية، وضمن صاحب الفعل الضار. فجاءت الدراسة شحيحة من حيث عرض المشاكل البيئية ومن حيث حلولها.

وتختلف دراستنا عن الدراسات السابقة في أنها تتطرق لكل المشكلات المعاصرة للبيئة وهي: التلوث واستنزاف الموارد والتعطيل، وأسبابها، كما بينا أهمية ومكانة البيئة في الإسلام والحلول التي يقترحها الاقتصاد الإسلامي لمعالجة المشكلات البيئية من جذورها، وتعرضنا أيضا للوسائل والأدوات الحديثة في معالجة مشكلات البيئة، المتمثلة في الاقتصاد الأخضر من خلال الصيرفة الخضراء والصكوك الخضراء والوقف البيئي.. والتي لم تتطرق إليها الدراسات السابقة.

وقد عاجلنا إشكالية البحث في ثلاثة محاور هي:

أولا: ماهية البيئة ومكانتها في الإسلام

ثانيا: مشكلات البيئة المعاصرة

ثالثا: الوسائل الوقائية والعلاجية لحماية البيئة في الاقتصاد الإسلامي

2. ماهية البيئة ومكانتها في الإسلام:

1.2 تعريف البيئة:

البيئة لغة من الجذر (باء)، وقد أطلق على إصلاح المكان أو النزول فيه.

حيث جاء في لسان العرب لابن منظور أن للفعل "تبوأ" معنيين: الأول بمعنى إصلاح المكان وتهيئته للمبيت فيه، يقال (تبوأه) أصلحه وهياه، وجعله ملائما لمبئته، ثم اتخذه محلا له، والثاني: بمعنى النزول والإقامة كأن يقول: تبوأ المكان، أي نزل فيه وأقام فيه⁽¹⁾. وبالتالي فإن البيئة حسب هذا التعريف تعني: المنزل الذي ينزل فيه الإنسان. ومنها قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ تَبَوَّءُوا الدَّارَ وَالْإِيمَانَ مِنْ قَبْلِهِمْ...﴾ (الحشر: 90)، أي: سكنوا دار الهجرة من قبل المهاجرين وآمنوا قبل كثير منهم⁽²⁾، وقوله ﴿وَأَوْحَيْنَا إِلَىٰ مُوسَىٰ وَأَخِيهِ أَنْ تَبَوَّآ لِقَوْمِكُمْ مَا بَمَثَلِ بَيْتِ يَاقُونََ وَاجْعَلُوا بُيُوتَكُمْ قِبْلَةً وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ ۗ وَبَشِّرِ الْمُؤْمِنِينَ﴾ (87) (يونس: 87)، أي: يتخذوا لقومهما بمصر بيوتا⁽³⁾، وقوله أيضا: ﴿وَادْكُرُوا إِذْ جَعَلَكُمْ خُلَفَاءَ مِنْ بَعْدِ عَادٍ وَبَوَّأَكُمْ فِي

(1) ابن منظور، محمد بن مكرم، لسان العرب، بيروت، ط1، دار الكتاب العلمية، 1993، مادة تبوأ، ص 115

(2) تفسير ابن كثير، من الموقع: <http://quran.ksu.edu.sa/tafseer/katheer/sura59-aya9.html>

(3) نفس المرجع السابق.

الأَرْضِ تَتَّخِذُونَ مِنْ سُهُولِهَا قُصُورًا وَتَنْحِتُونَ الْجِبَالَ بُيُوتًا ۖ فَادْكُرُوا آيَةَ اللَّهِ وَلَا تَعْتَوْا فِي الْأَرْضِ مُفْسِدِينَ (74) ﴿﴾
(الأعراف 74)، أي وأنزلكم في الأرض، وجعل لكم فيها مساكن وأزواجًا⁽¹⁾.

والمنزل المقصود من هذا التعريف اللغوي أوسع من المعنى الضيق للمنزل (بمعنى المسكن)؛ لكونه يشمل كل ما حوله؛ أي "كل ما له علاقة بنشاط وممارسات الإنسان وعلاقاته بالموجودات من حوله من أرضية وفضائية سواء كانت أفراداً أو أنظمة أي هي المجال الذي يعيش فيه الإنسان"⁽²⁾، فردا كان أو جماعة.

أما اصطلاحاً، يذكر أن أول من استعمل كلمة البيئة بالمعنى الاصطلاحي للكلمة هو مسلمة بن أحمد الجريطي* في كتابه:
في الطبيعيات وتأثير النشأة والبيئة على الكائنات الحية"⁽³⁾

وقد اختلفت التشريعات وآراء الباحثين والكتاب في تعريف البيئة، فهناك من يحصرها في البيئة الطبيعية، حيث جاء في الموسوعة البيئية العربية: "البيئة الطبيعية هي كل ما يحيط بالإنسان من ظاهرات حية وغير حية، وليس للإنسان أي دخل في وجودها، وتكون في حركة مستمرة متناغمة متوافقة في نظام معين يسمى بالنظام البيئي"⁽⁴⁾.

وهناك من يضم إليها ما شيده الإنسان، كتعريف القانون المصري للبيئة بقوله: هي "المحيط الحيوي الذي يشمل الكائنات الحية وما يحتويه من مواد وما يحيط بها من هواء وماء وتربة وما يقيمه الإنسان من منشآت"⁽⁵⁾، وهذا التعريف يضيف إلى المكونات الطبيعية التي لا دخل للإنسان في نشأتها؛ كل ما شيده الإنسان من مباني ومصانع وجسور وسدود نحو ذلك، ويتفق مع هذا مؤتمر ستوكهولم حين ذكر أن: "البيئة هي كل ما تجربنا به حاسة السمع والبصر والشم واللمس والذوق سواء كان هذا من صنع الطبيعة أو من صنع الإنسان"⁽⁶⁾

وهناك من يوسع في معنى البيئة، فيضيف لما سبق العلاقات الاجتماعية المختلفة، فيقول: "هي الإطار الذي يعيش فيه الإنسان بما يضم من ظاهرات طبيعية، وبشرية، يتأثر ويؤثر بها، ويحصل على مقومات حياته من غذاء وكساء ومأوى، ويمارس فيه علاقاته مع أقرانه من البشر"⁽⁷⁾، فهذا التعريف، ينطلق من فكرة الشمولية في معنى البيئة؛ ابتداءً من البيئة الطبيعية، وأيضاً البيئة البشرية التي شيدها الإنسان، لأن كلمة الظواهر تشير إلى الحية والغير الحية، وأيضاً كل التفاعلات والعلاقات والتأثير والتأثر المتبادلة فيما بين البشر أو بين الإنسان وعناصر البيئة الأخرى في إطار السعي لإشباع الحاجات المختلفة أي البيئة المعنوية.

(1) تفسير الطبري من الموقع : <http://quran.ksu.edu.sa/tafseer/tabary/sura7-aya74.html>

(2) سليمان عمر الهادي، الاستثمار الأجنبي المباشر وحقوق البيئة في الاقتصاد الإسلامي والاقتصاد الوضعي، الأكاديميون للنشر والتوزيع، الأردن، ط 1، 2009، ص 11

(*) أبو القاسم مسلمة بن أحمد الجريطي وقيل سلمة بن أحمد. هو أحد علماء الرياضيات والكيمياء والفلك في [الأندلس والمغرب العربي](#). ولد بمدينة مجريط (تعرف اليوم بمديريد) سنة 340 هـ/950م، وتوفي سنة 397 هـ/1008م.

(3) فارس مسدور: أهمية تدخل الحكومات في حماية البيئة من خلال الجباية البيئية، مجلة الباحث، ع7، 2010، ص 346

(4) نقلا عن: صفاء موزة، حماية البيئة الطبيعية في الشريعة الإسلامية دراسة فقهية مقارنة، الطبعة الأولى، سلسلة الرسائل الجامعة العالمية 2، دار النوادر، سوريا، 2010، ص، 25

(5) المادة 1: الفقرة 1، من قانون البيئة المصري رقم 4، لسنة 1994 النافذ.

(6) نقلا عن: كمال رزيق، دور الدولة في حماية البيئة، مجلة الباحث، جامعة البليدة، العدد 5، 2007، ص 96.

(7) نقلا عن: صفاء موزة، مرجع سابق، ص 27.

إلا أننا في هذه الورقة البحثية، سنقتصر على البيئة الطبيعية فقط دون التوسع إلى غير ذلك من عناصر بشرية* أو معنوية**. وعليه فإن عناصر ومكونات البيئة الطبيعية موضوع بحثنا هي نوعين: مكونات حية؛ وتشمل كل المخلوقات الحية على سطح الأرض كالإنسان، والنباتات المختلفة والحيوانات بأنواعها بما فيها الحشرات والكائنات الدقيقة...

ومكونات غير حية، وتشمل التربة والهواء والماء وكل ما تحتويه من أملاح ومعادن، وغازات، وحرارة وأشعة الشمس...

2.2 مكانة البيئة في القرآن الكريم والسنة النبوية الشريفة:

على الرغم من أن البيئة كمصطلح، لم يرد ذكرها في القرآن الكريم أو في السنة النبوية الشريفة، إلا أن المدلول كان حاضراً وبقوة، وفي كثير من المواضع جاء ذكر "الأرض" لذات المعنى؛ كقوله عز وجل: ﴿...كُلُوا وَاشْرَبُوا مِنْ رِزْقِ اللَّهِ وَلَا تَعْتُوا فِي الْأَرْضِ مُفْسِدِينَ (60)﴾ (البقرة: 60).

وقد أولى القرآن الكريم والسنة النبوية الشريفة عناية كبيرة لحماية المحيط الذي يعيش فيه الإنسان بجميع عناصره ومكوناته، ولم يكتف بالترغيب في حمايته والحفاظ عليه، بل جعل إفساده مدعاة للعقاب الشديد، كقوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يَنْقُضُونَ عَهْدَ اللَّهِ مِنْ بَعْدِ مِيثَاقِهِ وَيَقْطَعُونَ مَا أَمَرَ اللَّهُ بِهِ أَنْ يُوصَلَ وَيُفْسِدُونَ فِي الْأَرْضِ ۗ أُولَٰئِكَ لَهُمُ اللَّعْنَةُ وَلَهُمْ سُوءُ الدَّارِ (25)﴾ (الرعد: 25)، وقوله أيضاً: ﴿وَإِذَا تَوَلَّى سَعَى فِي الْأَرْضِ لِيُفْسِدَ فِيهَا وَيُهْلِكَ الْحَرْثَ وَالنَّسْلَ ۗ وَاللَّهُ لَا يُحِبُّ الْفُسَادَ (205) وَإِذَا قِيلَ لَهُ اتَّقِ اللَّهَ أَخَذَتْهُ الْعِزَّةُ بِالْإِثْمِ ۗ فَحَسْبُهُ جَهَنَّمُ ۗ وَلَبِئْسَ الْمِهَادُ (206)﴾ (البقرة: 206).

أما عن السنة النبوية الشريفة، فقد رويت عن الرسول صلى الله عليه وسلم الكثير من الشواهد والأحاديث التي تدعو الفرد والجماعة إلى حماية النبات والحيوان بالحث على الغرس والرفق بالحيوان، ومن ذلك قوله صلى الله عليه وسلم: "ما من مسلم يغرس غرساً أو يزرع زرعاً فيأكل منه طير أو إنسان أو بهيمة إلا كان له به صدقة"⁽¹⁾

ومن دلائل العناية القرآنية بالبيئة وتعظيم مكانتها، هو تسمية عدد من السور القرآنية بعناصرها؛ حيوانية ونباتية ومعنوية، وحتى الظواهر الطبيعية التي تعتبر عنصر مهم في تكوين وتنظيم وتوازن البيئة، ومن هذه السور نذكر سورة البقرة، والنحل والنمل والعنكبوت، والأنعام والعدايات والفيل، وسورة التين، وسورة الرعد⁽²⁾، والأکید أن هذه التسمية لم تأت اعتباراً أو دون دلالة، بل هي دعوة للتأمل والتفكير في عظمة الخالق من جهة، ومن جهة أخرى، التنبيه على أهمية البيئة بجميع مكوناتها لاستمرارية الحياة البشرية، حتى الصغير والمتناهي للصغر منها، فلكل دوره في المنظومة البيئية والتوازن البيئي.

(*): مثل : المنشآت والمباني والتكنولوجيا والاختراعات المختلفة..

(**) مثل : العادات والتقاليد والدين واللغة والثقافات المختلفة، وأنظم اقتصادية وسياسية ...

(1) محمد بن إسماعيل البخاري، صحيح البخاري، كتاب المزارعة، باب فضل الزرع والغرس إذا أكل منه، ج 2، دار ابن كثير، بيروت، 1993، ص 816،

ومسلم بن الحجاج، صحيح مسلم، كتاب المساقاة، باب فضل الغرس والزرع، ج 3، دار إحياء الكتب العربية، ص 1189

(2) شادي خليفة جوارنة، اقتصاديات البيئة من منظور إسلامي، عماد الدين للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط 1، 2014، ص 90

3. مشكلات البيئة المعاصرة :

منذ اكتشاف الإنسان للآلة البخارية، اتجه أكثر للنشاط الصناعي والتكنولوجي، وتناقص اهتمامه بالنشاط الزراعي شيئاً فشيئاً، فأصبحت منتجاتنا الغذائية مصدرها المصانع أكثر من الأراضي الزراعية، حتى المنتجات الزراعية لم تعد تستهلك كما هي بل أصبحت توجه للمصانع فيضاف لها إضافات أو تعلق وتحفظ، ناهيك عن المنتجات المعدلة وراثياً وأخرى ملوثة كيميائياً. إن هذا التطور في النشاط الصناعي والتكنولوجي بقدر ما حققه من نمو وازدهار ورفاهية وتحسين لأسلوب معيشة الشعوب، بقدر ما نجم عنه أضرار اتجاه البيئة والإنسان، بسبب ما أفرزه من تلوث للمحيط والغذاء بالنفايات والكيمائيات والإشعاعات وغيرهم، وأيضاً بسبب استنزاف الموارد الطبيعية من مياه وأشجار ومعادن، ومن جانب آخر إهمال للعديد من القطاعات الحيوية خاصة منها الزراعة والميول للقطاعات الأكثر ربحية.

إن التلوث والاستنزاف والتعطيل هي ما تعرف بالمشكلات المعاصرة للبيئة، وفيما يلي سنتعرف عليها بشيء من التفصيل.

1.3 التلوث ومظاهره:

يعتبر التلوث من أكثر مشاكل البيئة المعاصرة، لما له من آثار جانبية وخيمة على التنوع الطبيعي؛ حيوانياً أو نباتياً، وعلى صحة الإنسان، فكثير من المشاكل الصحية التي أودت بالعديد من الأرواح وقضت على كثير من الأنواع الحيوانية والنباتية سببها التلوث البيئي، ولا تقتصر آثاره على الأجيال الحاضرة فقط بل تتعداه إلى الأجيال المستقبلية أيضاً.

ويعرف التلوث بأنه: " كل تغير كمي أو كيميائي في مكونات البيئة لا تقدر النظم البيئية على استيعابه دون أن يختل توازنها"⁽¹⁾ ومن أهم أشكاله ومظاهره نذكر:

أ. تلوث الماء: وهو أخطر أنواع التلوث نظراً لأهمية الماء وضرورته، فهو مادة الحياة لكل الكائنات الحية وضروري لسلامة النظم الإيكولوجية، كما يدخل الماء في كل العمليات الاقتصادية والاجتماعية والطاقة والغذاء. وتعتبر المخلفات الصناعية من أكثر الأسباب الملوثة للمياه، ناهيك أيضاً عن التلوث الناتج عن تسرب البترول إلى البحار والمحيطات، نتيجة غرق الناقلات أو تنظيفها وسط البحار، أو أثناء عمليات البحث والتنقيب...

ب. تلوث الهواء: يعتبر الهواء عنصر مهم في الحياة البشرية فهو المصدر الوحيد للأكسجين اللازم لاستمرار حياة كل الكائنات الحية على سطح الأرض.

ومن أهم أسباب تلوث الهواء نذكر:

- انبعاث غازات سامة من المصانع نتيجة لخلط المواد الكيميائية ينتج عنه غازات مضرّة.
- احتراق الغابات والإفراط في قطع الأشجار والتي تعتبر رئة الكرة الأرضية فهي المصدر الأساسي للأكسجين وعامل مهم في تنقية وتلطيف الهواء.
- الإفراط في الاعتماد على وسائل النقل المستخدمة لمصادر الطاقة غير النظيفة.

ج. تلوث التربة:

(1) صفاء موزة، مرجع سابق، ص 230

يحدث تلوث التربة عندما تضاف إلى مكوناتها مواد أو تركيبات غريبة عنها، أو أن تزيد نسبة الأملاح فيها عن الحد المعتاد⁽¹⁾.

ومن بين أسباب تلوث التربة الناتجة عن النشاط الاقتصادي؛ الكيماويات المستخدمة في مكافحة الآفات الزراعية وأيضاً الإشعاعات الناتجة عن الأنشطة الصناعية ومنها الحوادث في المفاعلات النووية والتفجيرات الذرية التي تجري في الجو قريبا من سطح الأرض...

2.3 استنزاف الموارد:

يقصد باستنزاف الموارد البيئية: "الإسراف في استخدامها بما يؤدي إلى ضعفها وتراجعها أو إهدارها وعدم الاستفادة منها" . ومن صور الاستنزاف نذكر:

- ✓ القطع الجائر لأشجار الغابات وحرقتها: حيث تشير التقارير العالمية أنه بين 1990 و 2015 فقدت الكرة الأرضية أكثر من 3% من حجم الغابات في العالم؛ منها: 97 مليون هكتار من غابات أمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي وهي التي تشمل ربع إجمالي مساحة الغابات في العالم، و 83 مليون هكتار من إفريقيا جنوب الصحراء⁽²⁾.
- ✓ الصيد العرضي للحيوانات البرية والبحرية لأغراض تجارية
- ✓ الإسراف في استخدام المياه وموارد الطاقة.
- ✓ الإسراف في استخدام المواد الأولية والمعادن على اختلافها كالورق والحديد والألمنيوم وغيرها، وهو ما كان من الممكن تفاديه عن طريق تدوير النفايات.

3.3 التعطيل:

ويعني: تعمد ترك الاستفادة من الموارد البيئية، لتبقى على حالتها الفطرية، وهو اعتداء على البيئة لأنه يعود بالضرر على كل من الإنسان والبيئة معا⁽³⁾.

فالملاحظ أنه في العقود الأخيرة طغى الاستثمار الوهمي على الاستثمار الحقيقي بسبب ظهور الابتكارات المالية التي جذبت رؤوس الأموال للتجار فيها بالمضاربات والقمار بحثا عن الربح السريع.. بدلا من توجيهها لسوق الإنتاج الحقيقي، فنجم عنه تعطيل لكثير من الموارد الطبيعية والبشرية عن الإنتاج والاستثمار، وهو ما أدى إلى انتشار الفقر والجوع والبطالة، ناهيك عن الأزمات المالية والاقتصادية العميقة التي عصفت بالدول الرأسمالية وتعدت آثارها إلى باقي دول العالم.

ومن صور التعطيل للموارد الاقتصادية أيضا نذكر:

- ✓ تعطيل الأراضي الصالحة للزراعة عن الغرس والزرع كشلغها بالمباني والعمران، أو تركها محجوزة كملكيات خاصة غير مستغلة .

(1) نفس المرجع السابق، ص 234

(2) World development indicators, 2016, P32

(3) صفاء موزة، مرجع سابق، ص 237

✓ تعطيل الحيوان عن المنافع التي خلق لها واستخدامها للهو مثل مصارعة الثيران والديكة وسباق الخيل، ومسابقات أجمل حصان أو غيره....

✓ اكتناز الأموال وتعطيلها عن الدورة الاقتصادية مما يسبب مشاكل اقتصادية كقلة الاستثمار والإنتاج وضعف التنمية والفقر والبطالة....

✓ تعطيل الطاقات البشرية عن العمل وتفشي البطالة وسط الشباب القادر على العمل، والذي كان من الممكن استيعابها في أنشطة اقتصادية تخدم الفرد والمجتمع والبيئة كمجال النظافة واستصلاح الأراضي وجمع النفايات الصناعية لإعادة تدويرها... إلخ.

مما سبق، يتبين لنا أن المشكلات البيئية المعاصرة على درجة كبيرة من الخطورة من حيث العمق والانتشار، ما يستوجب البحث الجاد عن حلولاً جذرية وسريعة وأيضاً تغيير في نظم الحياة وتعديل في بعض المعاني كالتطور والتنمية، من أجل سلامة النظام الإيكولوجي واستمرار الحياة السليمة على الأرض. ويمكن أن نجد في الاقتصاد الإسلامي المبني على أحكام الشريعة الإسلامية عدة حلول وقائية وعلاجية لهذه المعضلة، نتعرف عليها في المحور الموالي.

4. الوسائل الوقائية والعلاجية لحماية البيئة من منظور الاقتصاد الإسلامي:

اعتنت الشريعة الإسلامية بالطبيعة ومواردها، ونظمت طرق الكسب والإنتاج والاستهلاك والتبادل والتوزيع، كما نظمت علاقة الإنسان بالطبيعة ومواردها المختلفة، والتي تبني على قاعدة أساسية وهي الاستخلاف، فملكية الأرض وما عليها والسماء وما فيها لله عز وجل، لقوله تعالى ﴿وَلِلَّهِ مُلْكُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَمَا بَيْنَهُمَا ۗ وَإِلَيْهِ الْمَصِيرُ (18)﴾ (المائدة: 18)، فالإنسان خليفة الله في هذا الكون، وعليه أن يتصرف في ملك الله وفق الضوابط والأحكام التي حددها له من دون تعدي ولا تقصير، لأنه مراقب ومحاسب على كل تصرفاته.

والتأمل في مشكلات البيئة المعاصرة والتي سبق بيانها، يرى جلياً أن الإنسان هو السبب فيها، سواء بعمله الضار أو بتقاعسه عن العمل وهذا أيضاً ضار، وكثيراً من هذه المشكلات يمكن تفاديها أو علاجها بإتباع تدابير وقائية وسياسات علاجية، هي من صميم ومبادئ الاقتصاد الإسلامي.

1.4 الوسائل الوقائية لحماية البيئة في الاقتصاد الإسلامي:

ونقصد بالوسائل الوقائية كل الآليات والتدابير التي إذا اعتمدت وطبقت. فرداً وجماعة. يمكن تفادي الكثير من المشكلات البيئية وآثارها السلبية، ومن أهمها ما يلي:

1.1.4 ترشيد استهلاك الموارد وتخصيصها بحسب الحاجات الحقيقية للمجتمع:

يعد ترشيد استهلاك الموارد الطبيعية من أهم الوسائل العملية لحماية البيئة، والمحافظة عليها، لأن الثروة البيئية منها ما هو دائم ولكن قابل للتلوث (مثل الشمس والهواء والماء)، ومنها ما هو متجدد ولكن قابل للاستنزاف (كالثروة الحيوانية والنباتية) ومنها ما هو غير متجدد وقابل للنفاذ (كالمعادن والبتترول والغاز)، وكل هذا بسبب سوء الاستغلال والتبذير والإفساد في الأرض.

وقد أمرنا الله عز وجل بالقصد والاعتدال في الاستهلاك في كل الموارد الطبيعية دائمة كانت أو متجددة أو غير متجددة؛
ونحانا عن الإسراف والتبذير* ، يقول تعالى: ﴿... وَأَتُوا حَقَّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ وَلَا تُسْرِفُوا إِنَّهُ لَا يُحِبُّ الْمُسْرِفِينَ﴾
(الأنعام:141)، وقوله أيضا ﴿... وَلَا تُبَدِّرْ تَبْدِيرًا﴾ (الإسراء:26)

ويتدرج الإسلام في دعوته إلى الرشد الاستهلاكي في مستويات ثلاثة هي (1):

— الأمر بالاعتدال والوسطية في سلوك الإنسان

— النهي عن الإسراف والتبذير

— النهي عن الإفساد في الأرض

وعند تطبيق هذه المستويات الثلاثة في مجال الاستهلاك نجد أنها تقابل درجات التلوث الثلاث التي ذكرها علماء البيئة،
وذلك على النحو التالي:

— التلوث المقبول: وهو الناتج عن تفاعلات مكونات البيئة في حالة تحلى الإنسان بالوسطية والاعتدال في سلوكه تجاه
البيئة، في سبيل توفير احتياجاته الحقيقية، وهذا الاستهلاك في حدود قدرة البيئة على تجديد مواردها.

— التلوث الخطير: تصل البيئة إلى هذا الحد من التلوث عندما يصل الإنسان في تعامله مع البيئة إلى حد الإسراف
والتبذير، فيكون مستوى الاستهلاك يفوق قدرة البيئة على تجديد مواردها.

— التلوث الخطير جدا، ويحدث عندما يصل الإنسان في تعامله مع بيئته إلى حد الإفساد. بسبب استنزافه لموارد البيئة قد
يصل إلى نفاذها واختفائها كما هو الشأن مثلا في الصيد الجائر للحيوانات من أجل الاستفادة من جلودها أو فروها بشكل غير
منظم قد يعرض الحيوان للانقراض.

ومن الشواهد الدالة على وجوب ترشيد استهلاك الموارد الطبيعية؛ ترشيد المياه رغم كونه من الموارد الدائمة، وعدم الإسراف
في استهلاكه ولو لأغراض تعبدية؛ نذكر في ذلك: جاء أعرابي إلى النبي صلى الله عليه وسلم فسأله عن الوضوء، فأراه ثلاثا
ثلاثا، ثم قال: فمن زاد على هذا فقد تعدى أو أساء أو ظلم" (2)

وروى عبد الله ابن عمر رضي الله عنهما: "إن رسول الله صلى الله عليه وسلم مر بسعد وهو يتوضأ، فقال: "ما هذا
السرف ياسعد؟ فقال: أفي الوضوء سرف، قال: نعم، وإن كنت على نهر جار" (3).

2.1.4 عدم الإضرار بمكونات البيئة:

خلق الله عز وجل الأرض بجميع مكوناتها وجعلها بيئة مناسبة لحياة الإنسان ينتفع بخيراتها، وبالمقابل أمرنا جل جلاله
بإعمارها عن طريق الغرس والزرع والتكاثر والإصلاح لقوله تعالى: ﴿... هُوَ أَنْشَأَكُمْ مِنَ الْأَرْضِ وَاسْتَعْمَرَكُمْ فِيهَا...﴾
(هود: 61)، ونحانا عن الإفساد والإضرار والاعتداء على مكوناتها سواء كان حيوانا أو نباتا أو غير ذلك دون قصد منفعة،

(* الإسراف: هو تجاوز القصد والاعتدال في إنفاق واستخدام الموارد، أما التبذير: فهو استغلال المورد فيما لا فائدة فيه ولا نفع منه

(1) محمد يونس، التوازن البيئي رؤية إسلامية، سلسلة المنتدى الاقتصادي، مركز صالح كامل للاقتصاد الإسلامي، جامعة الأزهر، 1998، ص 88

(2) محمد ابن يزيد ابن ماجه، سنن ابن ماجه، كتابه الطهارة وسننها، باب ما جاء في القصد في الوضوء وكراهية التعدي فيه، رقم الحديث 422 المكتبة
العلمية، ج1، ص 146

(3) سنن ابن ماجه، كتابه الطهارة وسننها، باب ما جاء في القصد في الوضوء وكراهية التعدي فيه، رقم الحديث، 425، ج1، ص 147

لقوله تعالى: ﴿... وَيَسْعَوْنَ فِي الْأَرْضِ فَسَادًا ۗ وَاللَّهُ لَا يُحِبُّ الْمُفْسِدِينَ﴾ (المائدة: 64)، وأيضا: ﴿... كُلُوا وَاشْرَبُوا مِنْ رِزْقِ اللَّهِ وَلَا تَعَثُّوا فِي الْأَرْضِ مُفْسِدِينَ﴾ (البقرة 60)، وهناك أشكالا كثيرة من الإفساد في الأرض منها ما ذكرناه آنفا من تلوث وتعطيل وإسراف...، لكن أخطرها على الإطلاق هو التعدي ظلما بمهدف الله والاستمتاع لا بمهدف الانتفاع وإشباع الحاجات.

وهناك من الشواهد النبوية ما فيها دلالة واضحة وصريحة على حرمة الإضرار بمكونات البيئة منها:

عن عبد الله بن حبشي قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: من قطع سدر^{*} صوب الله رأسه في النار⁽¹⁾ عن عبد الله بن عمرو، عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: " ما من إنسان يقتل عصفورا فما فوقها بغير حق إلا يسأله الله عنه يوم القيامة، قيل: يا رسول الله! وما حقها؟، قال: حقها أن تذبح فتأكلها، ولا تقطع رأسها فتزمي به"⁽²⁾، وفي هذه الأحاديث النبوية دلالة واضحة على أن الحيوانات والنباتات خلقت للإنسان لأجل الانتفاع بها وليس لأجل العبث واللهو، وإلا سيلقى يوم القيامة حسابا عسيرا وعقابا شديدا.

ومن الشواهد أيضا، أن أبا بكر^{*} رضي الله عنه . بعث جيوشا إلى الشام، فخرج يتبع يزيد بن أبي سفيان، فقال: " إني أوصيك بعشر: لا تقتلن صبيبا ولا امرأة ولا كبيرا هربا ولا تقطعن شجرا ثمرا، ولا تحزبن عامرا ولا تعقرن شاة ولا بقرة إلا لما كلة ولا تعرقن نحلا ولا تحرقنه ولا تغلل ولا تجبن"⁽³⁾، ويعتبر هذا كالقانون لحماية البيئة ومواردها إنسانية ونباتية وحيوانية وحتى التي شيدها الإنسان.

وتؤدي الحسبة . كجهاز رقابي في الاقتصاد الإسلامي . دورا كبيرا في الحفاظ على مكونات البيئة من الإضرار المقصود وغير المقصود، ويعرفها كثير من الفقهاء بأحما: " الأمر بالمعروف إذا ظهر تركه والنهي عن المنكر إذا ظهر فعله"، وهي فرض كفاية على الأمة الإسلامية، بمعنى إذا قام بها شخص أو جهة معينة سقط عن الآخرين، ويمكن تطبيق هذا الواجب بشكل فردي أو بشكل مؤسسي.

فالأمر بالمعروف والنهي عن المنكر في الشريعة الإسلامية من واجبات المسلم ولا يحتاج إلى تكليف رسمي للقيام به، لقوله عليه الصلاة والسلام: " من رأى منكم منكرا فليغيره بيده، فإن لم يستطع فبلسانه، فإن لم يستطع فبقلبه، وذلك أضعف الإيمان"⁽⁴⁾. وعلى هذا الأساس يمكن لكل فرد النهي عن المنكرات التي تمس البيئة أو التبليغ عنها لأجهزة الشرطة والقضاء سواء كان الضرر الناتج عنه بمسبه بشكل شخصي أو لا، لأنه في نهاية المطاف سيلحقه بشكل غير مباشر ما دام يعيش في المنطقة ويستفيد من خيراتها.

(*) السدر: شجرة في الصحراء يستظل بها الإنسان والحيوان، ويؤكل من ثمارها.

(1) أبو داود سليمان بن الأشعث، سنن أبي داود: كتاب الأدب، باب في قطع السدر، الحديث رقم 5239، دار الرسالة العالمية، دمشق، ج 7، 2009، ص 523

(2) أحمد بن شعيب النسائي، سنن النسائي، كتاب الضحايا، باب من قتل عصفورا بغير حقها، ج 7، مكتبة المطبوعات الإسلامية، 1994، ص 237

(3) مالك بن أنس، الموطأ: كتاب الجهاد، باب النهي عن قتل النساء والولدان في الغزو، ج 1، دار إحياء العلوم العربية، ص 334، 1994

(4) مسلم بن حجاج، صحيح مسلم، كتاب الإيمان، باب بيان كون النهي عن المنكر من الإيمان، وأن الإيمان يزيد وينقص وأن الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر واجبان، رقم 49. ج 1، دار إحياء الكتب العربية، ص 69،

وتكون الحسبة بشكل مؤسسي عن طريق هيئة رسمية تضم أعوان مختصين في شؤون البيئة ويتم تحديد صلاحياتهم وتكليفهم رسمياً بمراقبة سلوك المواطنين والمؤسسات، والتبليغ عن أي مخالفات وتجاوزات تمس البيئة والمحيط. والملاحظ للأسف عدم وجود مثل هذه الهيئات في الدول الإسلامية والعربية رغم فعاليتها الكبيرة، عدا " هيئة الأمر بالمعروف " في المملكة العربية السعودية والتي لا تختص بمجال البيئة وإنما في الآداب العامة.

2.4 الوسائل العلاجية لحماية البيئة:

إن المشاكل البيئية للأسف أمراً واقعاً لا مفر منه، ويمكن إيجاد في الاقتصاد الإسلامي عدة حلول لمعالجتها والحد من آثارها السلبية، ومن أهمها نذكر:

1.2.4 تنمية الموارد وتوظيفها توظيفاً كاملاً:

يمكن حماية البيئة عن طريق تنمية مواردها وإصلاحها لتعويض ما تم ويتم هدره واستهلاكه في سبيل إشباع الحاجات أو تحقيق التنمية، فالموارد الطبيعية من معادن ومياه عذبة وخشب وغير ذلك وإن كانت متجددة إلا أنها معرضة للاستنزاف والنفاد إذا كان معدل استهلاكها يفوق قدرة الطبيعة على تجديدها، ولهذا وجب تنميتها من أجل تأمين كفاية المجتمعات منها. وفي الاقتصاد الإسلامي عدة أحكام تخص تنمية الموارد الاقتصادية في سبيل رفع كفاءتها وفعاليتها الاقتصادية وتحقيق الهدف الذي خلقت له، ومن أهم هذه التشريعات نذكر:

✓ في الإنتاج الزراعي: تعتبر الأرض أهم الموارد الاقتصادية على الإطلاق، فهي المصدر الأول لتحقيق كفاية البشرية من الغذاء، وسوء استغلالها يعرضها إلى الفقر والجوع، كما أنها المصدر الأساسي للعديد من المواد الأولية اللازمة في المصنوعات الأخرى كالأثاث والنسيج والورق.. وغيرها، ومن التشريعات الإسلامية في أهمية تنمية هذا المورد ما جعل في إحياء الأرض سبباً لملكيتها لقوله صلى الله عليه وسلم: " من أحيا أرضاً ميتة فهي له وليس لعرق ظالم حق " (1)، وفي تعطيل الأرض سبباً في نزع ملكيتها؛ لقوله أيضاً: " من كانت له أرض فليزرعها أو ليمنحها أخاه فإن أبي فليمسك أرضه " (2) إلى جانب أحكام منع الاحتجاز وذلك بمصادرة حق من يحتجز الأرض ولا يعمرها، سواء كان أحيائها أو اقتطعها، وقد طبق سيدنا عمر رضي الله عنه هذا المبدأ مع بلال بن الحارث المزني رضي الله عنه واسترجع منه ما جاوز قدرته على الاستغلال قائلاً: " إن رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يقطعك لتحجزه عن الناس، إنما أقطعك لتعمل، فخذ ما قدرت على عمارته ورد الباقي " (3).

وفي هذا رؤية حديثة حول الكفاءة الاقتصادية للموارد الإنتاجية، فعندما يقابل قطعة الأرض بما يلزمها فعلاً من يد عاملة لاستغلالها لا أكثر ولا أقل، تكون الإنتاجية الحدية لعنصري الإنتاج (العمل ورأس المال) موجبة؛ وعندها تكون الأراضي الزراعية في الدولة موظفة بشكل كامل وبطاقتها الإنتاجية الكلية ما يحقق أعظم إنتاج بأقل التكاليف.

(1) سليمان بن الأشعث، سنن أبي داود، كتاب الخراج والعمارة والفيء، باب في إحياء الموات رقم 3073، ج3، المكتبة العصرية، ص 178

(2) ابن ماجة محمد بن يزيد القزويني، سنن ابن ماجة، كتاب الرهون، باب المزارعة بالثلث والرابع، ج6، المكتبة العلمية، بيروت، لبنان، ص 760

(3) عبد علي كاظم المعموري، تاريخ الأفكار الاقتصادية، دار الحامد، عمان، الأردن، 2012، ص 180

✓ في الإنتاج الحيواني: نهى عليه الصلاة والسلام عن ذبح الشاة الحلوب، لما فيه من تفويت الانتفاع بجليها، حيث روي عنه (عليه الصلاة والسلام) أن مر بأحد أصحابه وهو يهيم باختيار شاة للذبح، فقال: "إياك والحلوب"⁽¹⁾ وفي عدم تعطيل الحيوان عن منافعه؛ جاء في الحديث أن النبي صلى الله عليه وسلم مر ببعير قد لحق ظهره ببطنه من شدة الهزال: " فقال: " اتقوا الله في هذه البهائم المعجمة، فاركبوها صالحة وكلوها صالحة"⁽²⁾

✓ في الحث على العمل وإتقانه: يعتبر عنصر العمل من عناصر الإنتاج الضرورية في العملية الإنتاجية، وقد أولته الشريعة الإسلامية أهمية بالغة؛ فحثت على العمل والسعي في الأرض طلباً للرزق الحلال، يقول عز وجل: ﴿فَإِذَا قُضِيَتِ الصَّلَاةُ فَانْتَشِرُوا فِي الْأَرْضِ وَابْتَغُوا مِنْ فَضْلِ اللَّهِ﴾ (الجمعة: 10)، بل واعتبره الرسول صلى الله عليه وسلم من أطيب سبل الكسب، فحين سُئل عن أطيب الكسب قال: " عمل الرجل بيده وكل بيع مبرور"⁽³⁾، كما مُنِع العاطل المقتدر من الزكاة، وفي البلد فرص عمل من أجل دفعه إلى العمل.

ولم يكتف الإسلام بالحث على العمل، بل أيضاً أوجب إتقانه، لأن عمل الإنسان مراقب ويؤجر عليه في الدنيا والآخرة، يقول عز وجل: ﴿وَقُلِ اعْمَلُوا فَسَيَرَى اللَّهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُ وَالْمُؤْمِنُونَ﴾ (التوبة: 105)، ولا يتحقق الإتيان إلا عن طريق تنمية كفاءات العامل ومهاراته بالعلم والتدريب.

وللعمل وإتقانه منفعة بيئية عظيمة؛ فبالعمل يتم تنمية الموارد الاقتصادية العاطلة من إنتاج زراعي وصناعي وحرثي وتجاري واستخراجي... وفي هذا تنمية لموارد الطبيعة وتجديدها، كما أن العمل المتقن ينتج سلعا ذات نوعية رفيعة وجودة عالية قادرة على خلق الطلب عليها وإشباع الحاجة. أما النوعية السيئة من المنتجات غالبا ما ترمى ككفايات تلوث البيئة، وفيها تبذير وهدر للمواد الأولية الداخلة في صنعها.

✓ في استثمار الأموال: إن حبس الأموال عن وظيفتها الاقتصادية والاجتماعية، يعد تعطيل للموارد اللازمة لحفظ البيئة، فكثير من المشروعات التنموية سواء في مجال البيئة أو غيرها لا تجد طريقا لتجسيدها في أرض الواقع بسبب قلة التمويل اللازم لذلك، ومن ذلك مشاريع التنقيب عن المعادن واستخراج مواد الطاقة واستصلاح الأراضي، وإعادة غرس الغابات المحروقة، ومشاريع الطاقة الشمسية... وأيضاً البحوث العلمية والاكتشافات في مجال الطاقة النظيفة وغيرها، تحتاج إلى موارد مالية ضخمة لتمويلها، وإن حبس الأموال بالاكتناز والتعطيل يؤول دون تحقيقها.

ولذلك حرم الله عز وجل اكتناز الأموال، بقوله: ﴿وَالَّذِينَ يَكْنِزُونَ الذَّهَبَ وَالْفِضَّةَ وَلَا يَنْفِقُونَهَا فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَبَشِّرْهُمْ بِعَذَابٍ أَلِيمٍ (34)﴾ (التوبة: 34)، وأوجب استثمارها، وتنميتها، "وروى مالك في الموطأ أنه بلغه أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه قال: تجروا في أموال اليتامى لا تأكلها الزكاة"⁽⁴⁾، وفي الزكاة حافز أيضاً على استثمار المال وتنميته، لأن عدم استثماره سينقص منه كل سنة بمعدل 2,5 %، مما يمثل حافزاً للأفراد لاستثمار ما لهم حتى يدفعوا الزكاة من ثمن ما لهم لا من أصله.

(1) ابن ماجة محمد بن يزيد القزويني، كتاب الأشربة، باب النهي عن ذبح ذوات الدر، رقم 3180، ج2، مرجع سبق ذكره، ص 1062

(2) سليمان بن الأشعث، سنن أبي داود: كتاب الجهاد، باب ما يؤمر به من القيام على الدواب والبهائم رقم الحديث 2548، ج3، ص 63

(3) أحمد بن محمد بن حنبل، مسند الإمام أحمد، مسند الشاميين، حديث رافع بن خديج رضي الله عنه، ج 4، دار إحياء التراث العربي، 1993، ص

(4) مالك ابن أنس، الموطأ، كتاب الزكاة، باب زكاة أموال اليتامى والتجارة لهم فيها، رقم الحديث 12، ص 250

كل هذه الأحكام التشريعية التي يطبقها الاقتصاد الإسلامي كفيلة بتنمية الموارد الطبيعية والبشرية والمالية وحمايتها من التعطيل والاستنزاف.

2.2.4 تدوير النفايات:

تعني كلمة التدوير في تطبيقات إدارة النفايات الخطرة، الاستخدام الفعال أو إعادة الاستخدام لمادة النفايات كبديل لمنتج تجاري⁽¹⁾.

ويمكن للتدوير تحقيق جملة من الأهداف الاقتصادية والبيئية أهمها:

✓ حماية البيئة من التلوث بتلك النفايات

✓ ترشيد استهلاك واستخدام بعض المواد والمعادن كالبلاستيك والورق والزجاج من مصدرها الأول

✓ تقليل تكلفة إنتاج العديد من المنتجات لاستخدامها مواد أولية مدورة أقل تكلفة

✓ انخفاض في أسعار المنتجات المصنعة من مواد أولية مدورة.

✓ توفير فرص عمل جديدة لليد العاملة العاطلة والتخفيف من حدة البطالة

وقد حفل التراث الإسلامي بما يشير إلى أهمية المحافظة على الموارد الطبيعية، ومن أوجه ذلك الاعتناء بالمخلفات وتعظيم الانتفاع بها ما أمكن، فمن ذلك "أن النبي صلى الله عليه وسلم مر على شاة ميتة ملقاة فقال: هلا أخذتم إهابها فدبغتموه فانتفعتم به، فقالوا: إنها ميتة! فقال: إنما حرم أكلها"⁽²⁾، فهنا يستنكر رسول الله صلى الله عليه وسلم رمي الشاة الميتة بجلدها ويأمر بالانتفاع به، وهي دعوة صريحة منه لتدوير النفايات وتعظيم الانتفاع بها.

ومن ذلك أيضاً؛ عن عائشة رضي الله عنها: "قدم رسول الله صلى الله عليه وسلم من سفر وقد سترت بقرام (ثوب أو ستر) لي على سهوة (رف أو نصف حائط) لي فيها تماثيل فلما رآه رسول الله صلى الله عليه وسلم هتكه وقال أشد الناس عذاباً يوم القيامة الذين يضاھون بخلق الله قالت فجعلناه وسادة أو وسادتين"⁽³⁾، والحديث ظاهر في إعادة استعمال السيدة عائشة رضي الله عنها للستر الذي شقه الرسول صلى الله عليه وسلم على شكل وسادتين للجلوس وعدم رميها له.

3.2.4 التشجيع على المشاريع الخضراء:

في ظل تزايد التنديدات العالمية من خلال المؤتمرات والندوات الدولية ضد الانتهاكات الخطيرة اتجاه البيئة، وتزايد الاهتمام بالتنمية المستدامة، ظهر في السنوات القليلة الماضية توجه جديد في مجال التمويل والاستثمار يهدف لحماية البيئة من أضرار التلوث والاستنزاف الناتج عن الأنشطة الاقتصادية وهو ما اصطلح عليه بال**الاقتصاد الأخضر**.

(1) شادي خليفة، مرجع سبق ذكره، ص 185

(2) صحيح مسلم، كتاب الحيض، باب طهارة جلود الميتة بالدباغ، ج 1، ص 190

(3) أحمد بن علي بن حجرالعسقلاني، فتح الباري شرح صحيح البخاري، كتاب اللباس، باب ما وطئ من التصاوير، ج 10 دار الريان للتراث، 1986،

إن مصطلح الاقتصاد الأخضر حديث نسبيا لكنه يطرح نفسه بقوة، في سياق سياسات التنمية المستدامة للبلدان المتطورة كما للبلدان النامية... ويُعرّف على أنه النشاط الاقتصادي الذي يهدف إلى تحقيق التنمية المستدامة مع مراعاة الحدّ من المخاطر البيئية وندرة الموارد البيئية⁽¹⁾.

ويوفر الاقتصاد الإسلامي قنوات تمويلية للمشاريع الخضراء والمتوافقة مع الشريعة الإسلامية والتي تلعب دورا كبيرا في حماية البيئة، من خلال: الصيرفة الإسلامية الخضراء والصكوك الإسلامية الخضراء.

✓ **الصيرفة الإسلامية الخضراء:** "المصارف الخضراء هي المؤسسات المالية التي تستخدم التمويل العام للاستفادة منه في تمويل الطاقة النظيفة. فهي مؤسسات تمويل عامة أو شبه عامة توفر دعما ماليا منخفض التكلفة، وطويل الأجل لمشروعات الطاقة النظيفة منخفضة الكربون من خلال الاستفادة من التمويل العام وعبر استخدام آليات مالية مختلفة لجذب الاستثمارات الخاصة"⁽²⁾، وعرفها اتحاد المصارف العربية بقوله: "البنوك الخضراء هي هيئات عامة أنشئت بالشراكة مع القطاع الخاص لزيادة الاستثمار في الطاقة النظيفة، وهي ظاهرة جديدة نسبياً، حققت نجاحات في المملكة المتحدة وأستراليا واليابان وماليزيا وولايات أميركية عدة."⁽³⁾

وتسعى المصارف الخضراء إلى تحقيق عدة أهداف، من بينها زيادة استخدام الطاقة النظيفة، وزيادة كفاءة استخدام الأموال العامة، وتوجيه الأسواق المالية الخاصة الناضجة نحو الاستثمار في الطاقة النظيفة. ويأخذ المصرف الأخضر عموماً ثلاثة أشكال هي:⁽⁴⁾

الأول: أن يكون قائماً بذاته ككيان مستقل، ويسمح هذا الهيكل بأعلى درجات المرونة والاستقلالية

الثاني: أن يقيم المصرف الأخضر داخل هيئة حكومية قائمة

الثالث: أن يتم دمج المصرف الأخضر في مصرف آخر كبير، أو يمكن تأسيسه كشركة تابعة له.

وتعتبر المحافظة على البيئة، من صميم قيم ومبادئ البنوك الإسلامية، وتكريساً لمبدأ المسؤولية الاجتماعية التي تلتزم به، فالمصرف الإسلامي يأخذ بعين الاعتبار، قبل منحه التمويل، الموازنة بين الأهداف الاقتصادية والأهداف الاجتماعية والبيئية، والربح ليس العائد الوحيد والغاية الأساسية من التمويل، بل أيضاً العائد الاجتماعي للمشروع ومدى تحقيقه للمصلحة العامة. من هذا المنطلق، يمكن للبنوك الإسلامية أن تلعب دوراً كبيراً في حماية البيئة والحفاظ على عناصرها وتنميتها، من خلال منح الأولوية لتمويل المشاريع النظيفة والصديقة للبيئة.

ويظهر البعد البيئي أيضاً في التمويل المصرفي الإسلامي من خلال صيغتي المزارعة والمساقاة وأيضاً صيغة السلم^(*) والتي غالباً ما تستخدم في تمويل النشاط الزراعي.

(1) اتحاد المصارف العربية، الاقتصاد الأخضر نموذج التنمية الاقتصادية المستدامة لإنشاء بيئة نظيفة، مجلة الاتحاد، العدد 426،

(2) هيثم باحيدرة، مفهوم الصيرفة الخضراء، من الموقع: <http://www.jbcnews.net/article/84763>، أطلع عليه بتاريخ: 2018/11/22

(3) اتحاد المصارف العربية، مرجع سابق.

(4) هيثم باحيدرة، مرجع سابق.

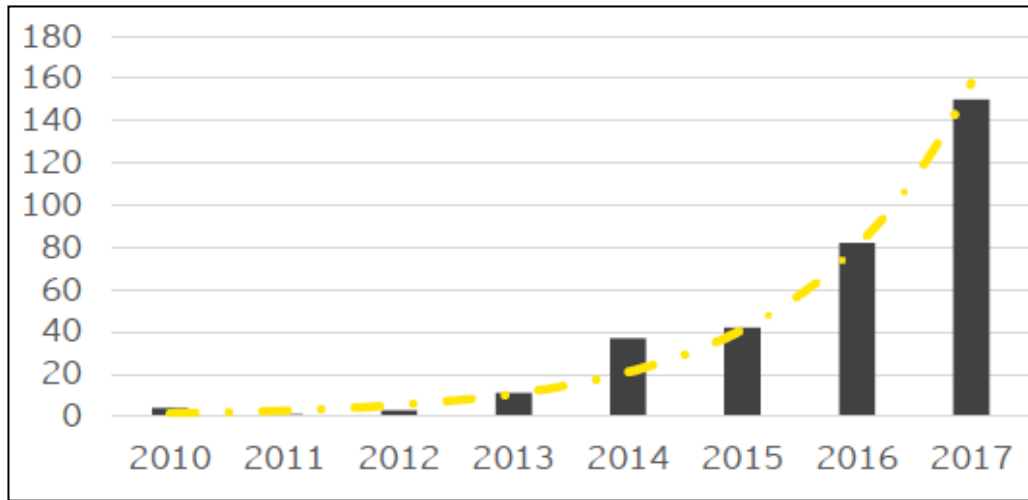
(*) المزارعة والمساقاة، صيغ تمويلية يوفر فيها البنك للمستثمر الفلاحي التمويل اللازم لزراعة أرضه أو سقاية أشجاره بعقد شراكة بعيداً عن شبهات الربا المحرم شرعاً. حيث يكون المصرف الإسلامي شريك مع الطرف الآخر (المستثمر الفلاحي) كشراكة دائمة أو متناقصة، بنسبة من الربح محددة مسبقاً.

فتسمح هذه الصيغ التمويلية بتوفير التمويل اللازم للفلاح الذي قد يعجز ماديا عن إقامة أرضه، وهذا يؤدي إلى رفع الكفاءة الإنتاجية في القطاع الزراعي، وتأمين الكفاية من الغذاء والتقليل من الفقر في الدول الإسلامية.

✓ **الصكوك الإسلامية الخضراء:** الصكوك هي " وثائق متساوية القيمة تمثل حصصا شائعة في ملكية أعيان أو منافع أو خدمات أو موجودات في مشروع معين أو نشاط استثماري خاص"⁽¹⁾
أما الصكوك الخضراء فهي أداة مسؤولة اجتماعيا، تركز على الاستثمار في مجالات صديقة للبيئة. إلى جانب كونها تساعد في تخفيض تكاليف الطاقة بإنشاء مشروعات بديلة تحل محلها وتسهم في تحفيز النشاط الاقتصادي كمشاريع الطاقة المتجددة مثل مزارع الطاقة الشمسية.

ويذكر أن أول إصدار للسندات الخضراء في الاقتصاد التقليدي كان سنة 2007 من طرف بنك الاستثمار الأوروبي، وبعدها توسع انتشارها في عدة بنوك من عدد كبير من الدول⁽²⁾. وشهدت نموا سريعا (بمعدل 78%)، حيث انتقلت قيمتها من 4 مليارات دولار سنة 2010 إلى 41 مليار دولار سنة 2015. وفاق 140 مليار دولار سنة 2017.⁽³⁾ والشكل رقم 1 يوضح ذلك:

الوحدة مليار دولار أمريكي



أما صيغة السلم في المجال الزراعي فهي صيغة معاوضة يكون فيها الثمن معجلا والمثمن مؤجلا، حيث يدفع البنك للمستثمر ثمن المنتجات التي ستنجها أرضه في وقت لاحق.

(1) هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، المعايير الشرعية للمؤسسات المالية الإسلامية، المعيار الشرعي رقم 17، البحرين، 2010، ص 238

(2) أوصال عبد الحليم، فعالية الهندسة المالية في التحول نحو الاقتصاد الأخضر، بحث مقدم إلى المؤتمر الدولي حول : منتجات وتطبيقات الابتكار والهندسة المالية بين الصناعة المالية التقليدية والصناعة المالية الإسلامية، يومي 5 و6 ماي 2014، جامعة فرحات عباس، سطيف، ص 19

(3) Future Wave: The Growth of Green Bonds in Indonesia : <https://www.ey.com/.../EY-future-wave-the-growth-of-green-bond>?, In 21/11/2018

الشكل رقم 1: تطور السندات الخضراء في العالم

المصدر: .Future Wave: The Growth of Green Bonds in Indonesia , Op Cit , P 2

أما أول إصدار للصكوك الخضراء المتوافقة مع الشريعة الإسلامية كان في جوان 2017 في ماليزيا بالتعاون بين البنك الدولي وهيئة الأوراق المالية وبنك نيجارا الماليزي⁽¹⁾

وأصدرت شركة Tadau Energy الماليزية وهي شركة استثمارية تعمل في مجال الطاقة المتجددة والتكنولوجية المستدامة وفق مبادئ الشريعة الإسلامية في الاستصناع والإجارة، صكوكا خضراء للاستثمار المسؤول اجتماعيا بقيمة 250 مليون رينغيت ماليزي (58 مليون دولار) لتمويل بناء محطات طاقة كهروضوئية واسعة النطاق في "كودات"، لمدة تتراوح بين عامين و21 عام.⁽²⁾

وبعد نجاح صكوك الاستثمار الخضراء لشركة " Tadau Energy "، أصدرت شركة " Quantum Solar Park " أكبر صك أخضر في العالم، بقيمة مليار رينغيت ماليزي (236 مليون دولار)، في أكتوبر 2017، لتمويل بناء مشروع أكبر مصنع للطاقة الشمسية الكهروضوئية في ثلاث مقاطعات، هي: " كيدا وميلاكا وتيرينجانو"⁽³⁾.

وفي مارس 2018، قامت الحكومة الإندونيسية بإصدار صكوك إسلامية خضراء بقيمة 1250 مليون دولار، لمدة 5 سنوات⁽⁴⁾، لتكون بذلك أول صكوك سيادية إسلامية خضراء.

والجدول رقم 1 يلخص أهم الإصدارات للصكوك الإسلامية الخضراء:

المصدر	الدولة	التاريخ	قيمة الإصدار (مليون دولار)	المشروع بالصكوك	التمويل
Tadau Energy Sdn Bhd	ماليزيا	جوان 2017	58	مشاريع الطاقة الشمسية	
Quantum Solar Park	ماليزيا	أكتوبر 2017	236	مشاريع الطاقة الشمسية	

(1) Ahmed Hafiz Abdul Aziz, Green sukuk / Bond for Sustainable development , Indonisia, World Bank Group, Novemper 2017,P 13

(2) Ibid , P12

(3) ماليزياراشدة الصكوك الخضراء ، من الموقع: <http://www.al-watan.com/news-details/id/142599>، نشر يوم: 20 جوان 2018 ، اطلع عليه يوم: 20 نوفمبر 2018

(4) Christoohe Bahuet, Indonisia's green Sukuk, United Nations Development Program : <http://www.undp.org/content/undp/en/home/blog/2018/Indonesias-green-sukuk.html> , 20/11/2018

				Semenanjung Sdn Bhd
أصول حقيقية تنموية في كوالا لمبور تستجيب لمتطلبات المنشأة الخضراء	461	ديسمبر 2017	ماليزيا	PNB Merdeka Ventures Sdn Bhd
مشاريع الطاقة الشمسية	63	جانفي 2018	ماليزيا	Mudajaya Group Berhad(Sinar Kamiri Sdn Bhd)
مشاريع خضراء متنوعة	1250	مارس 2018	اندونيسيا	الحكومة الإندونيسية من خلال وزارة المالية
مشاريع الطاقة الشمسية	57	أفريل 2018	ماليزيا	UiTM Solar Power Sdn Bhd

الجدول رقم 1: يلخص إصدارات الصكوك الإسلامية الخضراء في العالم حتى سنة 2018

المصدر: : 16/09/2018, What Are The Orospects For Green Sukuk Inssuance ?
www.spglobal.com/ratingsdirect ، اطلع عليه بتاريخ: 2018/11/20

4.2.4 الوقف الإسلامي:

الوقف هو " حبس الأصل وتسبيل الثمرة أو المنفعة"⁽¹⁾ أو هو " حبس العين فلا يتصرف فيها بالبيع، أو الرهن، أو الهبة، ولا تنتقل بالميراث، والمنفعة أو الغلة التي تتحقق عنها تصرف لجهات الوقف على مقتضى شروط الواقفين"⁽²⁾ ، ويعتبر الوقف أهم صدقة تطوعية لها صفة الثبات والاستمرار، وقد يكون أصولا كعقارات أو منقولات، وقد يكون نقودا.

(1) مجلة مجمع الفقه الإسلامي، الجزء 13، ص 410

(2) الوقف والاقتصاد ، من الموقع: <http://www.dar-islam.net/Detail.aspx?ArticleID=1869> ، اطلع عليه بتاريخ:

2018/11/21

"ويقصد بالوقف البيئي إما وقف عناصر البيئة الطبيعية نفسها، كوقف الموارد المائية والأراضي الزراعية ونحو ذلك، وإما وقف مرافق للإنفاق والمحافظة على هذه العناصر البيئية، بما يعمل على رعايتها والحفاظ عليها وصونها من المشاكل التي قد تعترها"⁽¹⁾

ولتمويل مشروعات الوقف البيئي مصدران⁽²⁾:

مصدر ذاتي: ويتمثل من دخل بعض العناصر الوقفية التي تدر عائدا مثل إيجار العقارات أو مداخيل الأراضي الزراعية ...
مصدر خارجي: وهي من الهبات والتبرعات والمنح سواء من الأفراد أو المؤسسات، وتلعب البنوك الإسلامية في هذا المجال دورا كبيرا انطلاقا من مبدأ المسؤولية الاجتماعية من خلال القروض الحسنة أو التبرعات أو من زكاة المودعين والمستثمرين.
وحتى ولو لم يكن الوقف بيئيا على النحو السابق، يمكن للأموال الوقفية الأخرى أن تلعب دورا كبيرا في مجال التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة، وفي حماية البيئة من التلوث والتعطيل والاستنزاف. وذلك عن طريق استثمارها وتنميتها في مجالات صديقة للبيئة، وهو ما أفتى به مجمع الفقه الإسلامي؛ حيث من بين ما جاء في قراره رقم 140(6/15) بشأن الاستثمار في الوقف وفي غلاته وربعه البنود التالية:⁽³⁾

" 1. يقصد باستثمار أموال الوقف تنمية الأموال الوقفية سواء كانت أصول أو ريعا بوسائل استثمارية مباحة شرعا

....

3. يجب استثمار الأصول الوقفية سواء كانت عقارات أو منقولات ما لم تكن موقفة للانتفاع المباشر بأعيانها.

...

8. لا مانع من استثمار أموال الأوقاف المختلفة في وعاء استثماري واحد بما لا يخالف شرط الواقف، على أن يحافظ على الذمم المستحقة للأوقاف عليها

9. يجب عند استثمار أموال الوقف مراعاة الضوابط التالية:

أ. أن تكون صيغ الاستثمار مشروعة...

ب. مراعاة تنوع مجال الاستثمار لتقليل المخاطر...

ج. اختيار وسائل الاستثمار الأكثر أمانا..."

ومن بين المجالات التي يمكن لاستثمار أموال الوقف أن يساهم بها في علاج مشكلات البيئة المعاصرة ما يلي⁽⁴⁾:

✓ توفير التمويل اللازم لإقامة مشاريع الطاقة الشمسية

✓ توفير التمويل اللازم لاستصلاح الأراضي والتنقيب على المعادن، وغير ذلك

(1) الطاهر قانة، المصارف الإسلامية ودورها في رفع الكفاءة الإنتاجية، الطبعة 1، دار الخليج للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ص 334-335

(2) نفس المرجع السابق، ص 335

(3) القرار رقم 140(6/15) لمجمع الفقه الإسلامي المنبثق عن منظمة المؤتمر الإسلامي المنعقد في دورته الخامسة عشرة بمسقط (سلطنة عمان) يوم 14.

19 محرم 1425هـ. الموافق لـ 11.6 مارس 2004.

(4) سعدات جبر، الوقف الإسلامي من القرآن والسنة وأثره على تنمية المجتمعات الإسلامية، بحث مقدم للمؤتمر الخاص بالأوقاف الإسلامية، بفلسطين،

2011، ص 16

- ✓ حفر الآبار وتقديم المساعدة للفلاحين وسقاية النبات والحيوان
- ✓ توفير الرعاية الصحية للحماية والوقاية من الأمراض المختلفة الناتجة عن آثار التلوث البيئي
- ✓ وقف الأراضي الزراعية الشاسعة واستغلالها في الإنتاج الزراعي
- ✓ إيجاد فرص عمل بصورة دائمة للأيدي العاملة والتخفيف من حدة البطالة
- ✓ توفير التمويل اللازم لمراكز البحث والابتكار في مجالات الطاقة النظيفة والمتجددة
- ✓ العناية بالآثار الإسلامية والتراث الإسلامي، والاستفادة من موارد تلك الأماكن
- ✓ توفير الأموال الحلال والابتعاد عن القروض الربوية

5.2.4 مؤسسات الزكاة:

الزكاة ركن من أركان الإسلام، ووظيفة تعبدية مالية، تأخذ من الأغنياء وتعطى للفقراء، ولها أوجه مصارف محددة بالآية الكريمة: ﴿ إِنَّمَا الصَّدَقَاتُ لِلْفُقَرَاءِ وَالْمَسَاكِينِ وَالْعَامِلِينَ عَلَيْهَا وَالْمُؤَلَّفَةِ قُلُوبُهُمْ وَفِي الرِّقَابِ وَالْغَارِمِينَ وَفِي سَبِيلِ اللَّهِ وَابْنِ السَّبِيلِ فَرِيضَةً مِّنَ اللَّهِ وَاللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ ﴾ (التوبة 60)، وهذه أوجه الصرف، تسمح بالمحافظة على الموارد الطبيعية للبيئة بما فيها البشرية والمالية، وتنميتها وحمايتها من التعطيل لتحقيق أعلى درجات الكفاءة والفعالية الاقتصادية. فللزكاة دور كبير في تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة عن طريق:

- ✓ التشجيع على استثمار المواد وعدم اكتنازها وتعطيلها على الدورة الإنتاجية، ذلك لأن ثروة الفرد تتناقص دائما بسبب دفع الزكاة، حتى تصل إلى ما دون النصاب المحدد شرعا، وإذا أراد أن يحافظ على ثروته من الزوال يتوجب عليه تحقيق نماء رأسماله بمعدل سنوي يفوق معدل الزكاة (2,5% في أغلب الأموال).
- ✓ توفير مناصب عمل دائمة ومستقرة والقضاء على البطالة، مباشرة من خلال مصرف العاملين عليها (وهم الموظفون المختصون في تحصيل الزكاة وتوزيعها على مستحقيها)، أو عن طريق فتح مناصب جديدة بفضّل التشجيع على إقامة مشروعات جديدة، وحمايتها من الإفلاس. من خلال مصرف الغارمين. ، وهذا ما يسمح باستغلال الطاقة البشرية العاطلة.
- ✓ القضاء على الفقر من خلال مصرف. الفقراء والمساكين. وتحسين المستوى المعيشي للأفراد مما يرفع في قدرتهم الشرائية وهو ما يترجم على شكل طلب فعال يحرك العجلة الاقتصادية ويحقق الانتعاش الاقتصادي. والمعروف اقتصاديا أن الميل الحدي للاستهلاك عند الفقراء أعلى منه عند الأغنياء ذلك لأن الزيادة في دخل الفقير الغير مشبع لحاجياته الضرورية تترجم مباشرة في شكل طلب استهلاكي، بينما الزيادة في دخل الأغنياء توجه غالبا للاكتناز وفي أحسن الأحوال للادخار، لأن حاجياتهم الضرورية وحتى الكمالية تكون غالبا مشبعة.
- ✓ تنمية الموارد البشرية من خلال توفير التمويل اللازم لإقامة المدارس والمعاهد ودور العلم وتمويل البحث العلمي والابتكارات ومنح التمدرس والتكوين من خلال مصرف. في سبيل الله وابن السبيل. ما يسمح بتوفير اليد العاملة الكفأة والماهرة والمتخصصة وتحسين الإنتاجية بالجودة والكمية المطلوبة، ويقلل من النوعية السيئة والنفايات وتبذير المواد الأولية في الإنتاج.

الخاتمة:

في ختام هذه الورقة البحثية يمكن تسطير عدد من النتائج والتوصيات وهي:

. نظمت الشريعة الإسلامية الحياة البشرية على سطح الأرض بما يكفل ويضمن التوازن البيئي واستمراريتها، لكن كفر الإنسان وإفساده في الأرض هو ما أدى إلى تدهور المنظومة البيئية ما انعكس سلبا على صحته وعلى التنوع البيولوجي.

. حماية البيئة في الاقتصاد الإسلامي يعتمد على مبدأ الوقاية قبل العلاج، لأن تكاليف الوقاية أيسر بكثير من تكاليف المعالجة والإصلاح، ويعد ترشيد الاستهلاك، وجهاز الحسبة الرقابي من أهم آليات الوقاية من استنزاف الموارد الطبيعية وتدهورها.

. يمكن لجهاز الحسبة أن يلعب دورا عظيما في حماية البيئة، ولهذا يتعين على الدول الإسلامية أن تُفعل أكثر هذا الجهاز عن طريق إنشاء جهاز حسبة خاص بالمحافظة على البيئة من التعدي سواء بالتلوث أو التعطيل أو التبذير والإسراف.

. على الدول الإسلامية إحياء نظام الوقف البيئي والوقف بصفة عامة، لما يؤديه من دور كبير في حماية البيئة من التعطيل ويساعد استثمار موارده في تنمية الموارد البشرية والاقتصادية، عن طريق تمويل التعليم ومشاريع البحث العلمي، مشاريع الطاقة النظيفة وإحياء الموات وغير ذلك

. تعتبر المحافظة على البيئة من صميم قيم ومبادئ البنوك الإسلامية وتكريسا لمبدأ المسؤولية الاجتماعية التي تعتمده في منحها للتمويل، ويمكن للمصارف الإسلامية أن تلي متطلبات الصيرفة الخضراء عن طريق:

- الأخذ بمبدأ الأولويات الإسلامية قبل منحها للتمويل، وبذلك توجه مواردها المالية التوجيه السليم الذي يخدم الفرد والمجتمع، وفي ظل ما تعانيه البيئة من مشاكل، تصبح الاستثمارات الصديقة للبيئة هي الأكثر أولوية.
 - الأخذ بعين الاعتبار التكاليف البيئية عند دراسة جدوى المشاريع الاقتصادية الطالبة للتمويل، ويمكن للمصرف الإسلامي أن يربط الموافقة على تمويل المشروع بمدى تحقيقه للأهداف البيئية وعدم الإضرار بها.
- . تفعيل دور الزكاة أكثر في اتجاه المحافظة على البيئة من خلال مصارفها الشرعية، والتي تؤدي دورا كبيرا في تنمية الموارد الطبيعية والبشرية والمالية.

. توجيه الهندسة المالية الإسلامية نحو خلق مزيدا من صيغ تمويل المشاريع الخضراء ومشاريع الطاقة النظيفة على غرار الصكوك الإسلامية الخضراء، والعمل على ترسيخ هذه الأداة (الصكوك الإسلامية) وتوسيع العمل بها لتنتشر أكثر في جميع الأسواق المالية للدول العربية والإسلامية بعد النجاح الذي عرفته في كل من ماليزيا وإندونيسيا.

قائمة المصادر والمراجع:

الكتب:

1. أبو داود سليمان بن الأشعث، سنن أبي داود، ج3، المكتبة العصرية، دون سنة النشر
2. أبو داود سليمان بن الأشعث، سنن أبي داود: دار الرسالة العالمية، دمشق، ج 2009، 7،
3. ابن منظور، محمد بن مكرم، لسان العرب، بيروت، ط1، دار الكتاب العلمية، 1993.
4. أحمد بن شعيب النسائي، سنن النسائي، مكتبة المطبوعات الإسلامية، 1994
5. أحمد بن علي بن حجرالعسقلاني، فتح الباري شرح صحيح البخاري، دار الريان للتراث، 1986
6. أحمد بن محمد بن حنبل، مسند الإمام أحمد، ج 4، دار إحياء التراث العربي، 1993

7. سليمان عمر الهادي، الاستثمار الأجنبي المباشر وحقوق البيئة في الاقتصاد الإسلامي والاقتصاد الوضعي، الأكاديميون للنشر والتوزيع، الأردن، ط1، 2009،
 8. شادي خليفة جوارنة، اقتصاديات البيئة من منظور إسلامي، عماد الدين للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط1، 2014
 9. صفاء موزة، حماية البيئة الطبيعية في الشريعة الإسلامية دراسة فقهية مقارنة، الطبعة الأولى، سلسلة الرسائل الجامعة العالمية 2، دار النوادر، سوريا، 2010
 10. الطاهر قانة، المصارف الإسلامية ودورها في رفع الكفاءة الإنتاجية، الطبعة 1، دار الخليج للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، دون سنة النشر.
 11. عادل الشيخ حسين، مشكلات البيئة وحلولها، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، الأردن، 2009.
 12. عبد علي كاظم المعموري، تاريخ الأفكار الاقتصادية، دار الحامد، عمان، الأردن، 2012
 13. مالك بن أنس بن ماك، الموطأ، ج1، دار إحياء العلوم العربية، 1994
 14. محمد بن إسماعيل البخاري، صحيح البخاري، ج 2، دار ابن كثير، بيروت، 1993
 15. ماجدة محمد بن يزيد القزويني، سنن ابن ماجدة، ج6، المكتبة العلمية، بيروت، لبنان، دون سنة النشر
 16. مسلم بن الحجاج، صحيح مسلم، ج3، دار إحياء الكتب العربية، دون سنة النشر
 17. يونس إبراهيم أحمد مزيد، البيئة في الإسلام، الطبعة الأولى، دار الحامد للنشر والتوزيع، الأردن، 2009
- الدوريات:**
1. اتحاد المصارف العربية، الاقتصاد الأخضر نموذج التنمية الاقتصادية المستدامة لإنشاء بيئة نظيفة، مجلة الاتحاد، العدد 426
 2. أوصال عبد الحلیم، فعالية الهندسة المالية في التحول نحو الاقتصاد الأخضر، بحث مقدم إلى المؤتمر الدولي حول : منتجات وتطبيقات الابتكار والهندسة المالية بين الصناعة المالية التقليدية والصناعة المالية الإسلامية، جامعة فرحات عباس، سطيف، يومي 5 و6 ماي 2014
 3. محمد يونس، التوازن البيئي رؤية إسلامية، سلسلة المنتدى الاقتصادي، مركز صالح كامل للاقتصاد الإسلامي، جامعة الأزهر، 1998
 4. هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، المعايير الشرعية للمؤسسات المالية الإسلامية، المعيار الشرعي رقم 17، البحرين، 2010
 5. سعادت جبر، الوقف الإسلامي من القرآن والسنة وأثره على تنمية المجتمعات الإسلامية، بحث مقدم للمؤتمر الخاص بالأوقاف الإسلامية، بفلسطين، 2011
 6. فارس مسدور: أهمية تدخل الحكومات في حماية البيئة من خلال الجباية البيئية، مجلة الباحث، ع7، 2010،
 7. كمال رزيق، دور الدولة في حماية البيئة، مجلة الباحث، جامعة البليدة، العدد 5، 2007،

8. أحمد العلمي، إشكالية العلاقة التناقضية بين النمو الاقتصادي وحماية البيئة: مقارنة توفيقية، مجلة الباحث، ع 12
2013

9. القرار رقم 140(6/15) لمجمع الفقه الإسلامي المنبثق عن منظمة المؤتمر الإسلامي المنعقد في دورته الخامسة عشرة
بمسقط (سلطنة عمان) يوم 14.19 محرم 1425 هـ. الموافق لـ 11.6 مارس 2004.

10. World development indicators, 2016,

11. Ahmed Hafiz Abdul Aziz, Green sukuk / Bond for Sustainable development , Indonisia, World Bank Group, Novemper 2017,

مواقع الانترنت:

1. الوقف والاقتصاد ،: <http://www.dar-islam.net/Detail.aspx?ArticleID=1869> ،

2. ماليزيا رائدة الصكوك الخضراء: <http://www.al-watan.com/news-details/id/142599> ،

3. هيثم باحيدرة، مفهوم الصيرفة الخضراء: <http://www.jbcnews.net/article/84763> ،

، <https://www.skynewsarabia.com/technology/>

4. تفسير ابن كثير، من الموقع : <http://quran.ksu.edu.sa/tafseer/katheer/sura59-aya9.html>

5. تفسير الطبري من الموقع : <http://quran.ksu.edu.sa/tafseer/tabary/sura7-aya74.html>

6. Future Wave: The Growth of Green Bonds in Indonesia :

<https://www.ey.com/.../EY-future-wave-the-growth-of-green-bond-?>

7. Christoohe Bahueta, Indonisia's green Sukuk, United Nations Development Program ; <http://www.undp.org/content/undp/en/home/blog/2018/Indonesias-green-sukuk.html> ,